النهج الثانى

فى الخمسة المفردة والحد والرسم

إشارة إلى المقول فى «جواب ما هو» الذى هو الجنس، والمقول فى «جواب ما هو» الذى هو النوع :

كل محمول كلى يقال على ما تحته فى « جواب ما هو » :

فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط :

وإما أن تكون بالعدد فقط مختلفة ، وأما ما يتقوم به من الذاتيات فغير مختلف أصلا .

والأول يسمى جنسا لما تحته .

والثانى يسمى نوعا .

ومن عادتهم أيضا أن يسموا كل واحد من مختلفات الحقائق تحت القسم الأول نوعا[1] له وبالقياس إليه .

---

(١) هو ما يسمى بالنوع الإضافى .

obeikandl.com

على أن اسم النوع عنـــد التحقيق إنما يدل فى الموضعين على معنيين مختلفين .

ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم أن النوع فى الموضعين له دلالة واحدة ، ومختلفة بالعموم والخصوص (١) .

---

(١) يروى « قطب الدين محمود بن محمد الرازى » المتوفى سنة ٧٦٦ هـ فى شرحه لـ « الرسالة الشمسية » فى المنطق لـ « نجم الدين عمر بن على القزوينى المعروف بالكاتبى » المتوفى سنة ٤٩٣ هـ ص ٣٢٨ ج ٢ ط الكردى : أن « الشيخ ذهب فى كتاب الشفاء إلى أن النوع الإضافى أعم مطلقا من الحقيقى » .

فهل يريد الشيخ هنا أن ينفى ما ذهب إليه فى « الشفاء » من أن النسبة بينهما هى العموم المطلق ليثبت أنها هى العموم الوجهى كما ذهب إليه جماعة ؟ ! أم يريد أن ينفى النسبة بينهما على كلا الاعتبارين ويريد أنه لا نسبة أصلا ؟ !

فى الحق أن عبارة الشيخ فى هذه النقطة غامضة ، لأنه اعتبر من السهو أن يظن أن بينهما العموم والخصوص ، دون أن يبين أى النوعين من العموم والخصوص يريد ، هل هو العموم والخصوص المطلق الذى يعزى إليه قوله فى « الشفاء » ؟ ! أم هو العموم والخصوص الوجهى الذى يقول به جماعة ؟ ! أم كليهما ؟ ! .

على أن فى عبارته غموضا من وجه آخر ، ذلك هو قوله « ظنهم أن النوع فى الموضعين له دلالة واحدة » فكيف تكون الدلالة واحدة ثم يكون هناك شيئان تتصور بينهما نسبة بالعموم والخصوص أو بغيرها ؟ !

ولعل من المفيد أن أقدم لك بعض النصوص حول هذا المقام : يذهب « القزوينى » فى « رسالته » إلى أن مراتب النوع أربع لأنه إما :

ا ـ أعم الأنواع وهو النوع العالى كالجسم .
ب ـ أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان و يسمى نوع الأنواع .
ج ـ أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامى .
هـ ـ أو مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا : إن الجوهر جنس له »

ثم يرتب على ذلك أن النسبة بين النوع الحقيقى والنوع الإضافى هى العموم والخصوص الوجهى فيقول : « والنوع الإضافى موجود بدون الحقيقى كالأنواع المتوسطة ، والحقيقى موجود بدون الإضافى، كالحقائق البسيطة، فليس بينهما عموم وخصوص مطلق ، بل كل منهما أعم من الآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل» .

و يقول «الإمام زين الدين عمر بن سهلان الصاوى» فى كتابه «البصائر النصيرية» ص ١٣ اخراج المطبعة الأميرية : « قد بينا أن المقول فى جواب ما هو إما :

ا ـ أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولا بحال الشركة .
ب ـ أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط .

والأول يسمى جنسا .
والثانى يسمى نوعا .

وقد يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس ، أيضا نوعا مثل الإنسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا .

وليس إطلاق النوع فى المعنيين بمعنى واحد، فإن النوع :

بالمعنى الثانى مضاف إلى الجنس، وحده أنه « الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو بحال الشركة قولا أوليا » .

و بالمعنى الأول غير مضاف إلى الجنس ، وحده أنه « المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط » ولا يحتاج فى تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شىء آخر أعم منه مقولا عليه » .

ويعلق الشيخ « محمد عبده » على قوله « وقد يسمى » بقوله :

« أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها فى الفصول ، مشتركة معها فى جنس يشملها جميعا ، على أن يكون هذا الاعتبار داخلا فى التسمية ، ملاحظا فى الإطلاق ، سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ، ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا ، لدخول النسبة إلى الغير فيه ، وأعم من النوع بالمعنى الأول لأنه لم يراع اتحاد أفراده فى الحقيقة » .

ويقول الصاوى بعد ذلك :

« وأما مراتب النوع فهذه :

ا ـ نوع عال ، هو نوع وجنس ، وجنسه ليس بنوع ، إذ هو تحت جنس الأجناس الذى لا ينقلب نوعا .

ب ـ ونوع متوسط ، هو جنس ونوع ، وجنسه نوع .

ج ـ ونوع سافل ، ليس تحته نوع ، فليس بجنس ألبتة ، وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثانى جميعا ، فهو « كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط » إذ ليس تحته أنواع مختلفة ، وهذا معنى النوع الأول ، وهو « كلى يقال عليه وعلى غيره جنس فى جواب ما هو قولا أوليا » وهو معنى النوع الثانى » .

لكنه باعتبار المعنى الأول ، وهو إضافته إلى ما تحته ، يقال له نوع الأنواع ولا مخالفة بين هذا و بين المعنى الثانى إلا بالعموم والخصوص ، كالمخالفة بين الإنسان والحيوان »

ويعلق الشيخ « محمد عبده » على قوله : « كالمخالفة بين الإنسان والحيوان » بقوله : « فالعموم والخصوص بين معنيي النوع هما العموم والخصوص المطلق .

ولم يخل المصنف بما يفرضونه :

إشارة إلى ترتيب الجنس والنوع :

ثم إن الأجنـــاس قد تترتب متصاعدة ، والأنواع قد تترتب متنازلة ، ويجب أن تنتهى[1] . وأما أنه إلى ماذا تنتهى فى التصـــاعد وفى التنازل

من نوع بسيط ، يقال على أفراده . المتفقين بالحقيقة ، وليس له جنس لبساطته .

أو نوع مركب من فصلين متساويين هما جزءاه ، وليس فوقه جنس .

لأن كلا الفرضين مما لا نفع له فى العمل بالقوانين المنطقية ، لأن .

الحدود إنما تكون للمركبات ، ولا يقصد إلى البسائط بالتحديد .

والمركب الذى لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق .

ولذلك حصر المناطقة الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين » .

مما تقدم يتبين :

ا ـ أن معنى النوع الحقيقى يختلف حتما عن النوع الإضافى ، و إذا اختلف المعنى اختلفت الدلالة فـلا يتصور ـ حينما يختلف المعنى ـ أن تكون الدلالة واحدة .

ب ـ وأن النسبة بين المعنيين هى العموم والخصوص الوجهى إن جرينا على أن هناك « نوعا مفردا » .

أو هى العموم والخصوص المطلق إن جرينا على خلاف ذلك .

(١) لعل ذلك لأنه إذا كانت الأمور الـكلية موجودة فى أفرادها خارجا أدى ذلك ـ إن لم نقل بتناهيها ـ إلى تركب الأفراد من غير المتناهى وهو محال، و إذا لم تكن الأمور الـكلية موجودة إلا فى الذهن فقط ، أدى ذلك ـ إن لم نقل بتناهيهـا ـ إلى أن يدرك الذهن غير المتناهى إذا أراد أن يدرك شيئا جزئيا بكنهه وحقيقته ، و إدراك الذهن لغير المتناهى محال .

من[1] المعانى الواقع عليها الجنسيةُ والنوعيةُ ؟! ، وما المتوسطات بين الطرفين ؟! فمما ليس بيانه على المنطق ، وإن تكلفه تكلف فضولا[2] .

---

(١) كذا فى الأصول ، والصواب حذف « من » لتكون كلمة « المعانى » فاعلا لقوله « تنتهى فى التصاعد » تأمل .

(٢) قال « صاحب البصائر » ص ١٧ :

« والمنطقيون حصروا الأمور فى أجناس عشرة ، هى أجناس الأجناس ، وقسموا كل واحد منها إلى أنواعه ، منحطين فى القسمة إلى درجة أنواع الأنواع التى لا نوع بعدها ، وبينوا خواص كل واحد منها ، والأمور العامة لجميعها ، أو لعدة منها ، وأن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة ، عن شىء منها ، إلا أن أكثر البيان الذى يستعمل فى هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فإن البيان اللائق بفهم المبتدى قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن ، بل لا يفى به إلا نظر المنتهى إلى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات .

وذلك لأن ضرورية هذا العدد لا تبرهن فى المنطق ، ولا كون كل واحد منها جنساً حقيقياً ، ولا كون كل ـ كذا ـ واحد منها جوهراً والباقية أعراضا .

بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن ، فإن بيانه الحقيقى لا يتكلفه إلا الناظر فى العلم الكلى من علوم ما بعد الطبيعة » .

ويقول فى ص ٢٣ :

« كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية ، فمعانى هذه الأمور ـ يعنى الأجناس العشرة ـ فى الذهن مواد المعانى المركبة .

ولسنا نشتغل بأن هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شىء ، ولا بأنه لا يمكن جمع الأمور فى عدد أقل منها ، ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس ؛ أى ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ، ولا دلالة

بل إنما يجب عليه أن يعلم :

أن هاهنا جنسا عاليا أو أجناسا عالية هى أجناس الأجناس .

وأنواعا سافلة هى أنواع الأنواع .

وأشياء متوسطة ، هى أجناس لما دونها، وأنواع لما فوقها .

وأن لكل واحد منها فى مرتبه خواص .

وأما أن يتعاطى[1] النظرُ فى كمية أجناس الأجناس وماهيتها ، دون المتوسطات والسافلة : كأن ذلك مهم وهذا غير مهم ، فخروج عن الواجب ، وكثيرا ما ألهم الأذهان زيغا عن الجادة[2] .

اللوازم الغير المقوِّمة ، بل دلالة المقوّمات ، فإن المنطق لا يفى ببيان ذلك ، فكل ما قيل فى بيانه فهو تعسف غير ضرورى » .

(١) أى كما فعل « السجاعى » مثلا .

(٢) ضبطت بعد الأصول «ألهم» على أنه مبنى للمفعول ، و «الأذهان» نائب فاعل له ، فيكون المعنى على ذلك ، أن هذا الصنيع الذى يعتنى فيه بالأجناس العالية فقط، خروج عن الواجب، ولا غرابة فى ذلك، فأذهان العقلاء عرضة للزلل والتورط على أنه ـ فى رأيى ـ يمكن أن تضبطت العبارة على وجه آخر ، فيكون « ألهم » مبنيا للفاعل ، وفاعله ضمير يعود على هذا الصنيع ، و « الأذهان » مفعول به ، وعلى هذا يكون المعنى ، أن هذا الصنيع كما أنه خروج عن الواجب، هو أيضا يزيغ بالأذهان عن الجادة المستقيمة، إذ يوهم أن ماعدا هذه الأجناس العشرة غير جدير بالعناية والدرس .

والأمر هين ، و إنما أردت أن أنبه إلى أن هذا الضبط مادام ليس صنيع المؤلف نفسه ، فليس ضروريا لاستقامة العبارة .

إشارة إلى الفصل :

وأما الذاتى الذى ليس يصلح أن يقال على الكثرة التى كنيته بالقياس إليها، قولا فى جواب «ما هو» ، فلا شك فيه أنه يصلح للتمييز الذاتى لها إمَّا :

عما يشاركها فى الوجود .

أو فى جنس ما .

ولذلك يصلح أن يكون مقولا فى جواب « أى شىء هو » ، فإن « أى شىء هو » إنما يطلب به التمييز المطلق عن المشاركات فى معنى الشيئية فما دونها . وهذا هو المسمى بالفصل .

وقد يكون فصلا للنوع الأخير كالناطق مثلا للإنسان .

وقد يكون للنوع المتوسط ، فيكون فصلا لجنس نوع أخير ، مثل الحساس فإنه فصل الحيوان ، وفصل جنسِ الإنسان ، وليس جنسا للانسان ، وإن كان ذاتيا أعم منه .

فيعلم من هذا أنه ليس كل ذاتى أعم ، جنسا، ولا مقولا فى «جواب ماهو».

وكل فصل فإنه :

بالقياس إلى النوع الذى هو فصله مقوم[1] .

---

(١) أى داخل فى قوامه ، كالناطق بالنسبة للإنسان ، فأنه جزء من حقيقته .

وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم[١] .

إشارة إلى الخاصة والعرض العام :

وأما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية .

والخاصة منهما ما كان من العوارض واللوازم غير المقومة لكلّ ما، واحد، من حيث هو ليس لغيره ، سواء كان ذلك نوعا أخيرا أو غير أخير، وسواء عم الجميع أو لم يعم .

وأما العرض العام فهو ما كان منهما موجودا فى كلى وغيره ، عمّ الجزئيات كلها أو لم يعم .

وأفضل الخواص ما عم النوع واختص به وكان لازما لا يفارقه .

وأنفعها فى تعريف الشىء به ما كان بيّن الوجود .

مثال الخاصة ، الضحاك للانسان ، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث .

ومثال العرض العام الأبيض للبيضانى[٢] . وربما قالوا : « العرض » مطلقا محذوفا عنه « العام » .

ومتخلفوا[٣] المنطقين يذهبون إلى أن هذا العرض هو العرض الذى

---

(١) أى بانضمامه إليه يجعل منه قسما خاصا ، كالناطق بالنسبة للحيوان ، فإنه بانضمامه إليه يتكون من « الحيوان » قسم خاص هو « الإنسان » .

(٢) يعنى الثلج والعاج ونحوهما .

(٣) لعله يعنى المتخلفين فى الفكر والرأى أنظر مامر له ص ٣٤، ٣٧، ٤٥، ٥٨، ٦٢

يقال مع[١] الجوهر ، وليس هـذا من ذلك بشيء ، بل معنى هذا[٢] العرض، « العرضى[٣] » .

وقد يكون الشيء :

---

(١) يعنى فى مقابلته ، قال « صاحب البصائر » ص ١٦ :

« وأما العرض فإما أن يكون خاصا بنوع واحـد دون غيره ، سواء كان لازما أو عارضا مفارقا ، وسواء عم جميع النوع أولم يعم ، وسواء كان النوع أخيرا أومتوسطا ، ويسمى الخاصة .

ولـكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع ، وحدها أنها « كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولا لاغير ذاتى » وهى مثل الضاحك والـكاتب للانسان ، ومساوى الزوايا لقائمتين للمثلث .

وإما أن لا يـكون خاصا ، بل يوجد لغيره من الأنواع ، سواء كان لازما لتلك الأنواع أو مفارقا ، وسواء عم جميع آحادها أو لم يعم ، ويسمى «العرض العام » وحده أنه « المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا غير ذاتى » وهو كالأبيض للثلج والجص وكالمتحرك لأنواع الحيوانات .

وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلا للجوهر الذى ستعرفه بعد ،فأن هذا قد يكون جوهرا كالأبيض بالقياس إلى الإنسان والثلج وهو عرض عام ، إذ هو كلى محـمول على الثلج والجص ، وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصـة ، فلا بد من أن يكون عرضا عاما ، لأن الـكلى لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة » .

(٢) يشير إلى العرض الذى هو من الـكليات .

(٣) أى المقابل « للذاتى » لا المقابل للجوهر .

بالقياس إلى كلى خاصة .

وبالقياس إلى ما هو أخص منه ، عرضا عاما .

فإن المشى والأكل من خواص الحيوان ، ومن الأعراض العامة بالقياس إلى الإنسان .

تنبيه :

فهـــذه الألفاظ الخمسة ، وهى الجنس ، والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام . تشترك كلها فى أنها تحمل على الجزئيات الواقعة تحتها بالإسم والحد.

إشارة إلى رسوم الخمسة :

فالجنس يرسم بأنه « كلى يحمل على أشـياء مختلفة الحقائق فى جواب ما هو » .

والفصل يرسم بأنه « كلى يحمل على الشىء فى جواب أى شىء هو فى جوهره » .

والنوع يرسم بأحد المعنيين أنه « كلى (١) يحمل على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فى جواب ما هو » .

---

(١) هذا هو النوع الحقيقى .

ويرسم بالمعنى الثانى أنه « كلى[1] يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا أوليا[2] » .

والخاصة ترسم بأنها « كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتى » .

---

(١) هذا هو النوع الإضافى .

(٢) قال « صاحب الرسالة الشمسية » ج ١ ص ٣١٨ :

« النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقى ، فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو قولا أوّليا » .

ويعلق « شارحها القطب » على هذا التعريف فيقول :

« وأما تقييد القول بالأولى فاعلم أولا : أن سلسلة الكليات إنما تنتهى بالأشخاص وهو النوع المقيد بالتشخص ، وفوقها الأصناف ، وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومى والتركى ، وفوقها الأنواع ، وفوقها الأجناس .

وإذا حمل كليات مترتبة على شىء واحد يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه ، فإن الحيوان إنما يصدق على زيد وعلى التركى بواسطة حمل الإنسان عليهما ، وحمل الحيوان على الإنسان أولى .

فقوله : « قولا أوليا » احتراز عن الصنف فإنه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ما هو ، حتى إذا سئل عن التركى والفرس بما هما كان الجواب الحيوان ، لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولى ، بل بواسطة حمل النوع عليه ، فباعتبار الأولية فى القول يخرج الصنف عن الحد لأنه لا يسمى نوعا إضافيا » .

والعرض العام يرسم بأنه « كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها قولا غير ذاتى » .

إشارة إلى الحد :

الحد قول دال على ماهية الشىء، ولاشك فى أنه يكون مشتملا على مقوِّماته أجمعَ ، ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله ، لأن مقوماته المشتركة هى جنسه ، والمقوِّمُ الخاص فصلُه ، وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك وما هو خاص لم تتم للشىء حقيقته المركبة ، وما لم يكن للشىء تركيب فى حقيقته لم يمكن أن يدل عليها بقول ، فكل محدود مركب فى المعنى .

ويجب أن تعلم أن الغرض فى التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق ، ولا أيضا بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر ، بل أن يتصور به المعنى كما هو .

وإذا فرضنا أن شيئاً من الأشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه ، كما قد يظن أن « الحيوان » له بعد كونه جسما ذا نفس فصلان « كالحساس والمتحرك بالإرادة » فإذا أورد أحدهما وحده كفى فى الحد الذى يراد به التمييز الذاتى ، ولم يكف فى الحد الذى يطلب فيه أن يتحقق ذات الشىء وحقيقته كما هو .

ولو كان الغرض فى الحد التمييز بالذاتيات كيف اتفق ، لكان قولنا : الإنسان جسم ناطق مائت ، حدا .

وَهْمٌ وتنبيــه :

وإذا كانت الأشـياء التى يحتاج إلى ذكرها فى الحد معدودة ، وهى مقومات الشىء ، لم يحتمل التحديدُ إلا وجهاً واحــداً من العبارة التى تجمع المقومات على ترتيبها أجمعَ[1] ، ولم يمكن أن يوجز ولا أن يطول ، لأن إيراد الجنس القريب يغنى عن تعديد واحــد من المقومات المشتركة ، إذ كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن ، ثم يتم الأمر بإيراد الفصول ، وقد علمت[2] أنه إذا زادت الفصول على واحد لم يحسن الإيجاز والحذف ، إذ كان الغرض بالتحديد تصورَ كنه الشىء كما هو[3] ، وذلك يتبعه التمييز أيضاً .

ثم لو تعمد متمد ، أو سبها ساهٍ ، أو نسى ناس ، اسمَ الجنس ، وأتى بدلَه بحدِّ الجنس لم نقل إنه خرج عن أن يكون حادا ، مستعظمين صنيعه فى تطويل الحد ، فلا ذلك الإيجاز محمود كل ذلك الحمد ، ولا هذا التطويل مذموم[4] كل ذلك الذم إذا حفظ فيه الواجب من الجمع والترتيب .

---

(١) توكيد للترتيب ، والمعنى أنه ما دام يوجد أجزاء كثيرة فإنه يمكن ترتيب هذه الأجزاء على وجوه كثيرة ، والمطلوب منها لكى يكون حدا هو وجه واحد فقط .

(٢) ص ٤٠ .

(٣) وفى نسخة « على ما هو عليه » .

(٤) قابل هذا بما مر له فى هذه الصحيفة من قوله « لم يحتمل التحديد إلا وجها واحدا من العبارة . . . . ولم يمكن أن يوجز ولا أن يطول » .

وكثيراً ما ينتفع فى الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز ـ وستعلم الرسوم عن قريب ـ

ثم قول[1] القائل : إن الحد قول وجيز ـ كذا وكذا ـ ، يتضمن بياناً لشىء إضافى مجهول ، لأن الوجيز غير محدود ، فربما كان الشىء وجيزاً بالقياس إلى شىء ، طويلا بالقياس إلى غيره ، واستعمال أمثال هذا فى حدود أمورٍ غير إضافية خطأ قد ذكر لهم فى كتبهم ، فليتذكروه .

إشارة إلى الرسم :

وأما إذا عُرِّف الشىء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التى تخصه جملتُها بالاجتماع ، فقد عرف ذلك الشىء برسمه .

وأجود الرسم ما يوضع فيه الجنس أولا ، ليفيد[2] ذات[3] الشىء .

مثاله ما يقال للإنسان : إنه حيوان مشّاء على قدميه ، عريض الأظفار ، ضحاك بالطبع . ويقال للمثلث : إنه الشكل الذى له ثلاث زوايا .

---

(١) شروع فى نقد .

(٢) فى نسخة ليتقيد ، وفى أخرى لتقييد .

(٣) أى بعض ذاتياته ، فيكون أشبه شىء بالحد ، وبما أن الحد أجود من الرسم ، فكلما كان الرسم أشبه بالحد كان أجود ، ومن هنا فضلت النسخة التى تقول «ليفيد ذات الشىء» على التى تقول « ليتقيد » وعلى التى تقول « لتقييد » .

ويجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بينة للشيء ، فإن من عرّف المثلث بأنه الشكل الذى زواياه[١] مثل قائمتين لم يكن رسمه إلا المهندسين .

إشارة إلى إصناف من الخطأ تعرض فى تعريف الأشياء بالحد والرسم ، إذا عرفت نفعت بأنفسها ودلت على أشكال لها فى غيرها :

من القبيح الفاحش أن تستعمل فى الحدود الألفاظ المجازية ، والمستعارة ، والغريبة الوحشية ، بل يجب أن تستعمل فيها الألفاظ الخاصة[٢] المعتادة ، فإن اتفق أن لا يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد ، فليخترع له لفظ من أشد الألفاظ مناسبة ، وليدل على ما أريد به ثم ليستعمل .

وقد يسهو المعرّفون فى تعريفهم ، فربما عرفوا الشيء بما هو مثله فى المعرفة والجهالة ، كمن يعرّف الزوج بأنه العدد الذى ليس بفرد .

وربما تخطوا ذلك فعرفوا الشيء بما هو أخفى منه ، كقول بعضهم : إن النار « هى[٣] الأسطقس[٤] الشبيه بالنفس » . والنفس أخفى من النار .

وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشيء بنفسه فقالوا . إن الحركة « هى النقلة » وإن الإنسان « هو الحيوان البشرى » .

---

(١) فى نسخة زياده « الثلاث » .

(٢) من قولهم : نص ينص .

(٣) فى الأصل « هو » .

(٤) الأسطقس هو الأصل .

وربما تعدوا هذا فعرّفوا الشيء بمالا يُعرَّف إلا بالشيء ، إما مصرحاً ، وإما مضمراً .

أما المصرح فمثل قولهم : إن الكيفية ما بها تقع المشابهة وخلافها ، ولا يمكنهم أن يعرفوا المشابهة إلا بأنها اتفاق فى الكيفية ، فإنها إنما تخالف المساواةَ والمشاكلةَ بأنها اتفاق فى الكيفية ، لا فى الكمية والنوع وغير ذلك.

وأما المضمر فهو أن يكون المعرَّف به ينتهى تحليل تعريفه إلى أن يعرَّف بالشيء ، وإن لم يكن ذلك فى أول الأمر ، مثل قولهم : إن الإثنين «زوج أول» ، ثم يحدون الزوج بأنه « عدد منقسم بمتساويين » ثم يحدون المتساويين بأنهما «شيئان كل واحد منهما يطابق الآخر مثلا» ثم يحدون الشيئين بأنهما «إثنان» ، ولا بد من استعمال « لفظية الاثنينية » فى حد الشيئين من حيث هما شيئان .

وقد يسهو المعرِّفون فيكررون الشيء فى الحد ، حيث لا حاجة إليه فيه ولا ضرورة : أعنى الضرورة التى تتفق فى تحديد بعض المركبات والإضافيات على ما يعلم فى غير هذا الموضع .

ومثال هذا الخطأ قولهم : إن العدد « كثرة مجتمعة من الآحاد » ، والمجتمعةُ من الآحاد هى الكثرة بعينها .

ومثل من يقول : إن الإنسان «حيوان جسمانى ناطق » والحيوان مأخوذ فى حده الجسمُ حين يقال : إنه « جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة » ، فيكونون قد كرروا .

وهذان المثالان قد يناسبان بعض ما سلف مما سبقت الإشارة إليه ولكن الاعتبار مختلف .

واعلم أن الذين يعرّفون الشيء بما لا يعرَّف إلا بالشيء هم فى حكم المكررين للمحدود فى الحد ، ولكن يعرض لهم الخطأ فى التعريف بالمجهول ، والتكرير فى المعلوم .

وهم وتنبيه :

وإنه قد يظن الناس : أنه لما كان المتضايفان يُعلم كلٌّ واحد منهما مع الآخر ، يجب من ذلك أن يعلم كل واحد منهما بالآخر ، فيؤخذ كل واحد منهما فى تحديد الآخر ، جهلاً بالفرق بين مالا يعلم الشيء إلا معه ، وبين مالا يعلم الشيء إلا به ، فإن مالا يعلم الشيء إلا معه يكون لا محالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً ، ومعلوماً مع كونه معلوما .

ومالا يعلم الشيء إلا به يجب أن يكون معلوماً قبل الشيء لا مع الشيء .

ومن القبيح الفاحش أن يكون إنسان لا يعلم : ما الابن وما الأب ؟! .

فيسأل : ما الأب ؟! ، فيقال : « هو الذى له ابن » .

فيقول[1] : لو كنت أعلم الابن لما احتجت إلى استعلام الأب ، إذ كان العلم بهما معا .

---

(١) ليس هذا داخلا فى الاستقباح .

ليس الطريق هـــذا بل هاهنا ضرب آخر من التلطف ، مثل أن يقال مثـــلا[١] : إن الأب « حيوان تولَّد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك » ، فليس فى جميع أجزاء هذا التبيين شىء يتبين بالإبن ، ولافيه حوالة ولاتلتفت إلى ما يقوله « صاحب إيساغوجى » فى باب «رسم الجنس بالنوع» وقد تـــكلم عليه فى كتاب « الشفاء[٢] » .

فهـــذا هو الآن ما أردناه من الإشارة إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصور ، ونحن منتقلون إلى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق .

---

(١) هل ترى لهذه الـكلمة داعية بعد قوله : « مثل » .

(٢) هذا مثل من الأمثلة التى خالف فيها « الشيـخ الرئيس » « أرسطو »فى مسائل المنطق ، ولو تـكرر هـــذا كثيرا لساغ لنا أن نقول : إن للاسسلاميين منطقا له طابعه الخاص بهم .